شقائق

بدء فعاليات حملة العفاف بمحافظة إب

إب / سبأ:
بدأت بمحافظة إب أمس فعاليات الحملة الأولى حول العفاف التي تنظمها على مدى 6 أشهر مؤسسة الصفوة العلمية النسوية الخيرية بالمحافظة و تستهدف عموم الرجال والنساء من مختلف الأعمار و المستويات الاجتماعية.

وفي الندوة العلمية التي أقيمت بالمركز الثقافي أشار وكيل المحافظة المساعد مثنى أحمد الحصين إلى أهمية الحملة في توعية المجتمع وفي المقدمة الشباب والفتيات حول الممارسات والسلوكيات التي تؤدي للانحراف.

ودعا المشاركين والمشاركات إلى استيعاب مضمون الندوة والنصائح والتوجيهات التي سيتلقونها من أصحاب الفضيلة العلماء والمختصين حول أساليب الدعوة إلى الله وكيفية إرشاد الناس نحو الخير ، مؤكدا رعاية وتشجيع السلطة المحلية لمثل هذه الأنشطة والفعاليات الهادفة .

و تحدث اخصائي علم الشخصية والعلاج النفسي الدكتور محمد العبيدي حول تعريف الانحراف ، أنواعه ، وكيفية اكتشاف المراهق المنحرف،و تأثير الظروف النفسية و الاجتماعية .

فيما تحدث رئيس جمعية الاحسان الخيرية الدكتور حسن شبالة و محمد العامري حول أسباب و مظاهر وطرق علاج الانحراف و منها تزويج الشباب ، التوعية في المؤسسات التربوية والتعليمية،تعليم الفتاة،التزام الحجاب الشرعي،شغل النفس بما يفيد الفرد والاسرة والمجتمع .

وتتضمن الحملة محاضرات وندوات ومهرجانات بالإضافة الى توزيع كتيبات وتسجيلات صوتية توعوية.

تخلل الافتتاح تقديم أناشيد ترحيبية من زهرات المدارس .

نناشد مجلس النواب عدم التراجع عن منع تزويج الصغيرات

رشيدة الهمداني لـ (14 أكتوبر) :

ناقش مجلس النواب في فبراير المنصرم المادة القانونية رقم (15) في قانون الأحوال الشخصية الخاصة بتحديد سن الزواج بـ(17) سنة والتي كانت قد رفعتها اللجنة الوطنية للمرأة للمجلس لتداولها وإقرارها ضمن حزمة من القوانين التي تحمل تمييزاً ضد المرأة وللوقوف على مسار الإصلاح القانوني في تعزيز حقوق المرأة في المنظومة التشريعية الوطنية التقينا بالأستاذة رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة وخرجنا بالحصيلة التالية :

لقاء / ذكرى النقيب

من أين انطلقت فكرة تحديد سن الزواج ؟

– استمر الجدال والنقاش حول فكرة الزواج المبكر بين مؤيد يعتقد أنه أحفظ لأخلاق الشباب وأنجع دواء للتخفيف من حالات العنوسة المتزايدة التي تعاني منها المجتمعات وبين معارض يري فيه سببا لكثير من حالات وفاة الأمهات والأطفال ومعاناة الأم وت وتأثيرها الجسدي والنفسي والطلاق والتسرب من التعليم وإعاقته لمشاركة المرأة المجتمعية والتنموية وغير ذلك وسبب هذه الهوة بين المؤيدين والمعارضين لفكرة الزواج المبكر هو عدم تحديد سن معين لاعتباره (زواجا مبكرا) ومما يزيدها تعقيدا تدوالها بشئ من الاستعجال والتعصب دون النظر الى سلبياتها وايجابياتها وأثارها وأضرارها ومنافعها على الفرد والمجتمع نفسيا وصحيا واجتماعيا وتنمويا .... ذلك لان الحكم الشرعي لايحدد في مثل هذا الموضوع الابناء على المنفعة وحيث كانت مصلحة الفرد والمجتمع فتم شرع الله وحيث كان الضرر كان النهي والتحريم فلابأس من التريث والتمهل في اخذ قرار الزواج وخلوه من اية اضرار أو نتائج سلبية على الزوجين واستقرارهم ومصالحهم فالزواج رسالة ومهمة وسكن وعلاقة بين طرفين ينبغي أن يكونا على تمام الوعي والنضج للقيام بواجبات هذه المسئولية وهو ما لا يتوفر عند تزويج الصغيرات كما أن واجب الإنجاب وما يتعلق به من إرضاع وأمومة منوط بها أم صحيحة ناضجة قادرة وهو ما فتقر إليه الصغيرات، بالإضافة الى واجبات التربية والتنشئة ورعاية الأطفال والتي يقصر فيها كثير من الآباء منوط بأم تقدر على اداء هذه المهام وليست طفلة تحتاج الى من يرعاها ويهتم بشأنها كما أن الزواج المبكر يعيق الفتاه عن التعليم والتأهيل والتدريب والعمل والتنمية المجتمعية بمختلف جوانبها وربما تسبب في كثير من حالات الطلاق والأضرار الصحية والنفسية

ماهي جهود اللجنة في هذا الإطار ؟

– الجهود التي بذلت الى الان كبيرة وأخذت سنوات من المداولة لإيجاد مادة قانونية تحدد سن الزواج فتم مراجعة قانون الأحوال الشخصية من ضمن مجموعة كبيرة من القوانين التي تم مراجعتها واستخراج المواد التي تحمل تمييزاً ضد المرأة ومن ضمنها مايتعلق بالزواج المبكر وطرحت مجموعة من القوانين على مجلس النواب للبت فيها وفعلا تم إقرار 4مواد قانونية كانت تحمل تمييزاً ضد المرأة في عام 2008م وتبقت بعض المواد التي رفعت في المرحلة الثانية لمراجعة القوانين وهناك حزمة من القوانين (المرحلة الثالثة) وهي الآن في وزارة الشئون القانونية ، وبهذا الصدد فإن اللجنة الوطنية للمرأة ترفع باسم كافة نساء اليمن أسمى آيات الشكر لرئيس ونواب وأعضاء مجلس النواب الذين انتصروا لدعم حقوق المرأة بإقرار حزمة من التعديلات القانونية المنصفة والعادلة، وتتطلع إلى إقرار ما تبقى من تعديلات ما زالت محل نقاش ومداولة في اللجان النيابية المختلفة . كما نناشدهم عدم إعادة المادة (15) في قانون الأحوال الشخصية للتداول واعتمادها وإصدارها لتصبح نافذة كما أقرتها الأغلبية في مجلس النواب الموقر في دورتها البرلمانية الحالية.

كما أن الجهود قد أخذت أبعادا أخرى وقد قمنا بتنفيذ العديم من الأنشطة بمشاركة كثير من الجهات في التوعية بالأضرار المختلفة للزواج والحمل المبكر كما نفذنا دراسات وحملة وطنية للتوعية بمخاطر وأضرار الزواج المبكر وعقدنا الكثير من حلقات النقاش وورش العمل.....

ماهي الأضرار التنموية للزواج المبكر ؟

– هناك مؤشرات عديدة على المستوى اليمن وعلى المستوى الدولي تشير إلى وجود ارتباطات قوية بين التنمية من جانب والأوضاع التعليمية والصحية والفقر من جانب آخر وهذه المؤشرات الأخيرة ترتبط في بعض جوانبها بالزواج المبكر وبالتالي فأن الزواج المبكر يرتبط من خلال عوامل وسيطة بالتنمية وهذه الروابط لاتسير في اتجاه واحد بل في اتجاهين متعاكسين فالتنمية تؤثر سلبا وايجابا على سن الزواج وسن الزواج يؤثر سلبا وإيجابا في التنمية

والنساء في المجتمع أكثر تضررا من النمو السكاني غير المتكافئ مع موارد المجتمع بل في حالة النساء تبدو العلاقة بين الفقر والمتغيرات السكانية أكثر وضوحا وارتباطا من حيث الأثر والتأثير فالمرأة تفرض عليها العادات والتقاليد الزواج المبكر وبالتالي الحرمان من التعليم ويقود إلى الخصوبة العالية كما أنها عرضة لسوء التغذية والإنجاب المتكرر وتغيب فكرة تنظيم الأسرة بين النساء الفقيرات .

الزواج المبكر يحرم المرأة من المشاركة التنموية

أبناء عمران يستقبلون قرار تحديد سن الزواج بـ (17) سنة بفرحة كبيرة

إصدار قانون الأحوال المدنية وتحديد سن الزواج بسبعة عشر عاما حظي بتقدير واستحسان كبير من قبل مواطني أبناء محافظة عمران لما له من تأثير مباشر على تطور تعليم وثقافة المرأة لتأخذ موقعها الطبيعي والشائع في تمثيل الحياة الزوجية وتبادل الآراء والمشاورات في تفاصيل الحياة اليومية لتأسيس بيت سعيد ومشاركة فعالة لبناء حياة أفضل لجيل خال من الأمراض العضوية و النفسية المضطربة هكذا جاءت أصداء القرار في قلوب أبناء المحافظة وإليكم ما قالوه في السطور التالية :

عمران / طارق الخميسي

قرار يقضي على الأمية

كانت البداية بحديث عبدالقادر عبد الله الصوفي مدير عام الخدمة المدنية والتأمينات بمحافظة عمران الذي تحدث قائلا : كان قرار مجلس النواب القاضي بتعديل قانون الأحوال المدنية وتحديد سن الزواج إلى سبعة عشر عاما موفقا حيث راعوا فيه النضوج البدني للمرأة والاكتمال حتى تستطيع الزواج والحمل دون أن يؤثر عليها سيكولوجيا وبيولوجيا .. ولكن كنا نريد أن يرتبط هذا التشريع الهام بالناحية التعليمية البوابة الرئيسية للقضاء على الأمية لان وجود المرأة المتعلمة يشارك بشكل فعال في بناء المجتمع من خلال تعليم أبنائها وكنا نود أن يرتبط زواج المرأة بعد حصولها على مؤهل الثانوية وندخل قاعدة انتشار التعليم من أوسع أبوابها أما المعارضون لهذا التشريع نقول لهم أن حججكم واهية وان ما تحتجون به بان الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج من عائشة وعمرها تسع سنوات نقول لهم ان الرسول صلوات الله عليه استثناء لكل ما يعمله فزواجه من عائشة وعمرها تسع سنوات اختص مثل ما هو زواجه من تسع زيجات وهذا استثناء وليس قاعدة تنطبق على الجميع فالرسول مشرع ولم يتزوج من الصغيرات إلا عائشة فقط أما الثمان النساء يجب أن نتذكر ان الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج خديجة وهو في الخامسة والعشرين وهي في الأربعين والاستثناء الذي اختص به الرسول كان معظمه للوفاق السياسي ولمن وقف إلى جانبه ودعمه دينيا وسياسيا مثل أبي بكر وعمر وابنة ومعاوية وبنت يحيى بن الاخطب فمعظم زوجات الرسول صلى الله عله وسلم كان استثناء للم شمل المسلمين وزعماء القبائل مع أن الرسول شرع وهو المشرع بحسب ما هو مذكور في القرآن وهو الدستور الأعظم أن الزواج مثنى وثلاث ورباع يمكن لأي مسلم أن يتزوج أكثر من الأربع مهما بلغ اجتهاده ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج بتسع إذن هو استثناء فما يصح للرسول لا يصح لغيره على الإطلاق ولا حجة لمن تحجج بذلك ونرجو من مجلس النواب الموقر أن لا يعود في قراره وما اعتمده عين الصواب والحكمة في التعديل ما له من الآثار الايجابية والمصلحة العامة للشعب والقانون ليس مرتبط بأشخاص ونرى أن يطرح الموضوع لأهل الاجتهاد من المفكرين والفقهاء بتثبيت الزواج في هذا السن لصالح المجتمع والشعب وللمرأة والجيل القادم وشكرا

تنظيم الأسرة

وعلى الجانب ذاته يقول الأخ ماجد عيضة الغانم عضو المجلس المحلي بالمحافظة

الحقيقة أن الخطوة التي أقدم عليها مجلس النواب بتحديد سن الزواج خطوة ممتازة لما من شئنها تنظيم المجتمع بشكل عام وتنظيم الأسرة بشكل خاص وهي خطوة حسب تقديري جاءت متأخرة حيث أن تحديد سن الزواج للفتاة أمر مهم ولا سميا في مجتمعنا لأنه بقراره هذا يحافظ على حق الفتاة في التعليم ويساهم بشكل مباشر في الحفاظ على المستوى الصحي للفتاة وللمرأة مستقبلا وكذلك بلوغ الفتاة سن مناسب للزواج سينعكس بالإيجاب على وضع الأسرة التعليمي والاقتصادي والحياة المعيشية وأنا أقول أن سن سبعة عشر عاما الذي حدده القانون هو الحد الأدنى وارى أن نستمر في تطوير قوانيننا بما يخدم مصلحة المجتمع ومسيرته التنموية وما زلنا نطمع بالمزيد لتطوير القوانين التي ينعكس إيجابها على حياة المواطنين وان لا نتقوقع وننحصر في إطار الأعراف والتقاليد البالية

الزواج المبكر

بينما قال الأخ محمد ناصر القهالي مدير عام الوحدة الفنية الزواج المبكر ظاهرة تعد من الظواهر المنتشرة للأسف بشكل كبير في اليمن في ظل غياب القانون وهي ظاهرة سلبية كونها تسبب مشاكل أسرية ناتجة عن عدم قدرة الفتاة على تحمل المسئولية من حقوق زوج وتربية أطفال بالإضافة إلى المشاكل الصحية التي تلحق بالأم نتيجة الحمل المبكر وعدم الوعي في تنظيم مواعيد الحمل حيث يكون هناك حمل متكرر وفي فترات متقاربة مما يؤدي إلى أنهاك الأم الطفلة ناهيك عن الأضرار المترتبة الأخرى انقطاع الأم عن التعليم يؤدي بالنتيجة إلى وجود مجتمع يفتقر إلى الوعي والثقافة وبهذا تنهار المجتمعات بكل المقاييس العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ولذلك يعد تشريع مجلس النواب لمسألة قانون زواج الفتاة وتحديد سن الزواج ما فوق سن السابعة عشرة من أعظم القوانين التي تناولها هذا المجلس الموقر ولا اعتقد أن هناك تعارضاً مع الشريعة الإسلامية لان الإسلام لم يأت بالأمر الصريح أو وجوب زواج الفتاة في سن مبكر برغم انه جائز وغير محرم كجواز لحم الخنزير للمضطر والإسلام يأمر بالتعليم ولم يأمر بالزواج المبكر فالأولى أن يلتزم بالأمر على التشبث بالمباح .

القرار شجاع

وعلى ذات الصعيد قال الأخ المهندس عبده محمد عماد مدير عام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالمحافظة : جاء الإسلام ليطوي صفحة سوداء من تاريخ المرأة فضمن كرامتها وقيمتها قبل أن يبين حقوقها وواجباتها فهذا الدين السماوي الحنيف استطاع ان يصون النصف الأخر من المجتمع لأنه يعرف انه هو أساس المجتمع وبه يكتمل قوام أفراد المجتمع السوي المتعلم المثقف والشاعر لم يخطأ حين قال (الأم مدرسة أن أعددتها أعددت شعبا طيب الاعراقي) وعليه فان مجلس النواب كان موفقا إلى حد كبير بالمصادقة على تشريع زواج الفتاة بعمر لا يقل عن سبعة عشر عاما وهو اضعف الإيمان ولكن سوف نكون متفائلين لأننا نعلم آن مسافة الألف ميل تبدأ بخطوة والمحاولة تلو المحاولة والمبادرة بعد أخرى سوف نصل إلى المبتغي للأرتقاء بأفراد المجتمع إلى مستوى الدول الواعية والمسئولة عن كل خطوة تخطوها ونحن ندعم هذا القرار الشجاع بعدما اطلاعنا على الدراسات العلمية التي تؤكد أن السن المبكر لزواج الفتاة ويؤدي إلى عدم نمو وتطور أعضاء جسم المرأة وبالتالي تكون غير مهيأة للحمل والولادة وان حصل الزواج فانه يؤدي إلى نتائج كارثية على الفتاة الأم الصغيرة والطفل وهكذا نكون نعمل على بناء جيل مشوه ومريض وضعيف غير مهيأ لخدمة وبناء المجتمع بل يكون عبئا عليه وتحديد سن السابعة عشرة للفتاة هو سن مناسب تقريبا لأنها تتمكن من مواصلة تعليمها الثانوي الأقل ونأمل من جهات الاختصاص الإهتمام بالمرأة وشئونها لأنها عضو فعال في المجتمع فهي ليست احد أهداف الديمقراطية وإنما الاهتمام بها واجب ديني أخلاقي لإعادة هذا القطاع المهم إلى المجتمع العمل والفعال

الجهل والتخلف

وعلى ذات السياق تقول الأخت سوسن عبد الله حسان مدير عام أدارة تنمية المرأة :

أن قانون تحديد سن الزواج الذي أصدره مجلس النواب مؤخرا يعتبر من أهم القوانين ، في تقديري الشخصي ، لما يحمله من مضامين تقضي على كثير من الشواخص الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع اليمني خاصة في المناطق الريفية التي يمثل فيها الزواج المبكر كارثة الكوارث من حيث تزويج الفتيات في سن مبكر وما يترتب عليه من آثار قد لا يدرك بعض المواطنين عقباها إلا بعد فوات الأوان فالكثير يلجأ إلى تزويج الفتاة في سن صغير ما دون سن الخامسة عشر بحجة الزواج ستر للفتاة ولا يوجد للمرأة خيار أما الزواج أو المقبرة وغيرها من الأفكار والمعتقدات التي ورثها مجتمعنا من الماضي من عصر الجهل والتخلف غير مهتمين للعواقب التي تصيب الفتاة وحرمانها من حق اللعب الذي منحها لها الدين في طفولتها وضياع حقها في التعليم إضافة لما قد تتعرض له من أمراض قد تؤدي إلى وفاتها إلى جانب تحملها مسئولية كبيره وتتمثل في تربية أجيال المستقبل فكيف تلك الطفلة تصبح أما وهي لم تمر بمراحل حياتها ونضوجها العقلي والبدني وأكثر ما يجب أن يراعى اختيار السن المناسب للزواج حسب نضج الفتاة وعقليتها وتقبلها للحياة الزوجية بغض النظر عن العمر المحدد فالعوامل النفسية والبدنية هي التي تحكم هل الفتاة في سنها مناسبة للزواج أم لا ؟ إذاً الزواج المبكر ظاهرة اجتماعية سيئة حيث وان له العديد من الآثار السلبية على الفتاة وما نعرفه أن الفقه الإسلامي لم يحدد سنا كعين للزواج المبكر وان كان بعض قد اشترط البلوغ إلا أن على الأسرة أن تراعي مصلحة الفتاة ومستقبلها فالزواج مسئولية وواجبات والتزامات ,كما هو مودة ورحمة ، ويتطلب النضج والوعي الكافيين والفتاة التي تتزوج قبل سن البلوغ غالبا ما تكون الضحية لفقدانها التعليم وتعاني بعد ذلك من المشاكل ، وتزداد معاناة الفتاة الصغيرة أكثر إذا ما تم تزويجها برجل طاعن في السن ، حيث يلجأ بعض الإباء إلى تزويج بناتهم في سن لا يتجاوز الخامسة عشرة ليحطموا مستقبل بناتهم ولا شك أن مثل هذا الزواج يكون له اثر سلبي وسيء على الفتاة نفسها .

مخاطر الزواج المبكر

وعلى ذات الصعيد تقول الأخت سلوى رياش موظفة في إدارة التنمية أن قضية تحديد سن الزواج والزواج المبكر، الذي راح دون رجعة ، قضية لا تعالجها القوانين والتشريعات وحسب وإنما بمشاركة الوعي الاجتماعي وحرص الآباء على سعادة بناتهم ومراعاة مصالحهن ومستقبلهن والإدراك بان الآثار السلبية للزواج المبكر له أضرار ومخاطر وسلبيات كثيرة صحية واجتماعي واقتصادية فالأضرار الصحية قد تؤدي إلى الوفاة ، وان الأم في سن المراهقة أكثر عرضة لمضاعفات الحمل من الأمهات في سن 20 عاما واكبر ، ومن هذه المضاعفات الإجهاض وفقر الدم والتسمم الحملي وارتفاع ضغط الدم وانفجار الرحم وتتضاعف هذه المخاطر لدى الأمهات دون سن الثامنة عشر كما أن الوفيات بينهن نتيجة لمضاعفات الحمل يساوي ضعف الوفيات بين الأمهات في سن العشرين كما توضح الإحصائيات أن الحوامل في سن المراهقة يفتقرن إلى المعلومات الكافية عن الحمل والولادة ورعاية أنفسهن كما لا يدركن أهمية زيارات المراكز الصحية أثناء الحمل مما يحرمهن من تلقي الاهتمام والرعاية والوقاية من المخاطر.

وأزيد من الشعر بيتا أن وزن الأم في سن المراهقة اقل وزنا من الأم الأكبر سنا وينتج عن نقص وزن الأم أثناء الحمل أنجاب مواليد ناقصي الوزن وهذا بالتأكيد يجعل المواليد أكثر عرضه للمخاطر الصحية وهناك عاملان يحددان السن المناسب للزواج احدهما ينبغي أن تكون الفتاة مهيأة جسميا ووجدانيا ونفسيا للحمل كما أظهرت البحوث الطبية أن الفتاة التي تنجب قبل أن يكتمل عامها التسعة عشر عاما تتعرض لمضاعفات خلال عملية الحمل ويعاني أطفالها من مشاكل صحية اكبر مما لو حدث الحمل بعد ذلك العمر كما أن هناك شروط حياتية أو إنسانية ينبغي أن يكون الزوجان قادران على تحمل المسئوليات المترتبة بعد هذا الزواج بمعنى إنهما قادران على بناء أسرة والحفاظ عليها وقد يعني ذلك في الحياة المعاصر أن يكونا قد أكملا تعليمهما وان تكون لديهما المعارف والمهارات التي تمكنهما من الحصول على عمل بالإضافة إلى تربية الأطفال أما بالنسبة إلى الأضرار الاجتماعية فان تحمل الأسرة مسئولية بناء أسرة وهي هم ومسؤولية كبيرة لا يستطيعان القيام بها قبل السن الذي حدده قانون مجلس النواب الموقر وعدم القدرة على رعاية وتربية الأطفال وعدم معرفتهما بحقوقهما وواجباتهما نحو نفسيهما وأطفالهما مما يؤدي إلى القلق المزمن وعدم الاستقرار لأنهما يتعرضان إلى ضغوط نفسية تؤدي اغلب الأحيان إلى النفور من بعضهما بعض وفي هذه الحالة تزداد مشاكل الحياة الزوجة إلى أن تختتم بالطلاق أما الأضرار الاقتصادية تتركز في تقليل فرص الحصول على عمل ملائم مجدي كما أن الزواج المبكر يعد عائقا لتنمية المعارف الاجتماعية والاقتصادية والدينية وأخيرا وهو الجدير بالاهتمام النظر إلى نتائج البحوث التي أظهرت أن معدل الطلاق يكون غالبا بين النساء اللاتي يتزوجن مبكرا وهذا ينفي ما يراه بعض الناس أن الزواج المبكر يوفر الآمال والاستقرار لأبنائهم.

نساء قائدات

مذكرات مديرة متميزة

أمل عبد المولى

الورقة الأولى

إخترت عنوان موضوعي هذا بطريقة مختلفة عن ما اعتدنا أن نقرؤه في المواضيع والأفكار الإدارية التي تحاكي التطوير الذاتي ،، و انفردت في هذه المذكرات التي سأتناول بها يوميات المديرة الناجحة ليس كوني امراة فقط و لكن لهدفي في عرض تجربة المرأة اليمنية في الإدارة و الوقوف أمام مراحل تطورها و نمو قدراتها و مهاراتها الإدارية و الإستفادة من تجاربها المختلفة و التي ستكون سلسلة متواصلة بعدد من الميادين التي خاضتها مجموعة من النساء و حققن فيها النجاح إنما قبل أن أبدأ لابد أن اذكر الجميع أن هذه المذكرات ليست مذكرات خاصة فقط حول تجربتي في العمل و الوظيفة إنما هو نتاج جهد ونجاح لعدد من المديرات في مسكني الثاني "بنك اليمن الدولي" إضافة إلى تجربة عدد من المديرات في المجالات المختلفة و على سبيل المثال لا الحصر في التربية و التعليم ،الطب ، الهندسة ، المجال الأكاديمي و الجامعي الخ.

وفي كل ورقة سأقدم لكم نبذة مختصرة عن إحدى المديرات و مذكراتها الإدارية حتى يتسنى لنا الإستفادة من مراحل تطورها الإداري و في نفس الوقت أصبو إلى تقدير جهود المرأة العاملة التي تخدم مجتمعنا و تساعد أخاها الرجل في شتى الميادين .

وورقتي الأولى سوف تتصدرها مديرة متميزة مضى على عملها أكثر من 27 عاما و تعددت مناصبها الإدارية وقدمت خلال هذه المدة جهوداً جبارة تستحق أن نتعلم منها لأنها النهر الذي لاينضب إبداً و هي :-

الأستاذة زينب الأشطل :- و التي تشغل الآن وظيفة مساعد المدير العام للموارد البشرية في بنك اليمن الدولي و قد تعددت مناصبها الإدارية منها مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة و مديرة فرع حدة و كان لها في تلك الوظيفة السبق حيث أنها كانت أول إمرأة تدير فرعاً مصرفياً في بنك اليمن الدولي آنذاك .

و بعد النجاح الهائل و الفريد من نوعه الذي حققه فرع حدة أعطت هذه المرأة لبقية الموظفات الفرصة في إدارة فروع مصرفية جديدة للبنك فقد شجع ذلك إدارة البنك في إعطاء المرأة الثقة بإدارة فروع البنك .

و فعلا استحقت و بجدارة لقب نهر العطاء فهي حالياً تشغل منصب مساعد مدير عام ذلك المنصب الذي كان صعب المنال بالنسبة للمرأة في البنك وقد كسرت هي هذا الحاجز و فتحت أمام بقية زميلاتها الأمل نحو شغل مثل هذه المناصب في المستقبل ، المهم فقط هو أن يحذين حذوها و كما يقول الشاعر:

وما نيل المطالب بالتمني
و لكن تؤخذ الدنيا غلابا

و عن تجربتها في العمل تقول الأخت/ زينب :

إن العطاء بدون إنتظار مقابل هو أولى درجات النجاح فقد عملت أكثر من 27 عاماً و لم أعين من الوهلة الأولى بوظيفة مديره إنما بدأت من الصفر و تدربت و استفدت من خبرة زملائي و مدرائي أعطيت عملي كل الإهتمام و أنصح بناتي و زميلاتي بالتركيز على هذا الأمر ، فالإلتزام و المثابرة و الجهد هو أهم عناصر نجاح أية إمرأة حيث أنني لمست من خلال تجربتي أن جميع زميلاتي اللاتي نجحن في عملهن هن من أعطين العمل حقة ولم يقصرن و لم يتخاذلن مهما كانت المسئولية التي على عاتقهن فالمرأة الناجحة هي التي تستطيع أن توفق بين أسرتها و بين عملها و تحقق هذه المعادلة الصعبة ولكن تلك التي تبحث عن الأعذار و المبررات للتقاعس و الغياب عن عملها بحجة مسئوليتها نحو أسرتها فلن تحقق النجاح في عملها مهما طالت فترة عملها فجميعاً تحملنا المسئولية وضاعفنا جهودنا و دقنا الأمرين للتنسيق بين حياتنا الخاصة و العملية .

كما ركزت الأخت/ زينب على عدد من العناصر التي أستندت عليها في مرحلة عملها وهي :

الإنضباط بمواعيد العمل الرسمية .

عدم طلب الإجازات المتنوعة بشكل متكرر .

التعامل مع الوظيفة بقدر عال من المسئولية حتى بعد نهاية ساعات الدوام الرسمية.

الولاء للوظيفه و للمنشأة التي تنتمي إليها و الحديث الدائم المتسم بالفخر.

الفصل بين العلاقات الخاصة و علاقات العمل فلا تطغي إحداهما على الأخرى.

التعامل مع مشكلات العمل بحيادية بحيث لاتتصادم مع تعاملاتنا مع الزملاء والعملاء.

الحفاظ على علاقاتنا مع العملاء و الزملاء و محاولة كسب إصدقاء جدد دوماً في محيط عملنا .

السعي نحو التدرب و التأهل مهما كانت مدة خدمتنا فالعلم في تطور و يجب دوماً صقل مهاراتنا .

المدير الناجح هو من يستطيع تدريب موظفيه و يعلمهم ماتعلمه و لا يبخل عليهم بما استفاده .

كما أضافت الأخت/زينب نقطة مهمة و هي:

دور المدير القائد في نجاح موظفية من خلال تجربتها مع مدرائها فهي التي قالت " كلما كان المعلم ناجحاً كلما تخرج من تحت يدة يديه تلاميذ ناجحون " فقد كان الفضل بعد الله سبحانة و تعالى لأستاذي المدير العام "أحمد ثابت العبسي" الدور الأكبر في تشجيعي و تدريبي و إعطائي الحافز على التحدي و قيادة فرع حدة الذي من خلال إدارتة إكتسبت مهارات كبيرة و يعتبر دور هذا الرجل تاج على رؤوس عدد من زميلاتي اللآتي يشغلن مناصب إدارية عليا بالبنك لذلك أشكره و أشكر إدارة بنك اليمن على إهتمامهم الخاص بالمرأة و إعطائها الثقة الكبيرة .

كانت تلك سطور في سلسلة نجاح إحدى النساء تليها تجربة جديدة لمديرة أخرى في العدد المقبل .